



مركز هي للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

ورقة سياسات

مناهضة ظاهرة العنف ضد المرأة
جمهورية مصر العربية - الاسكندرية



www.hey-program.org
info@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي

مقترح ورقة سياسات حول العنف ضد المرأة

صفيه سلمان عزة محمد احمد رانا ابراهيم خليل نسمه محمد السيد سوسن عبد المعبود مرفت مجدي شمندي سعاد مبروك	فريق العمل
أحمد حسن سها سمير	فريق التنسيق والادارة والدعم
أ. منال سمرة	اشراف
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال د. هيام القوصي	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فني من أكاديمية التنمية الدولية و الشركاء المحليين، والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

قائمة المحتويات

- ٣ قائمة المحتويات
- ٤ ملخص تنفيذي
- ٥ خلفية تاريخية
- ٥ خلفية قانونية
- ٦ المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي
- ١١ الخيارات والبدائل
- ١٢ الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة

ملخص تنفيذي:

مع مطلع القرن الواحد والعشرين ومع كل ما حققه الإنسان من التقدم الهائل في كافة الأصعدة والمجالات الحياتية، ومع ما يعيشه إنسان اليوم في عصر الحداثة والعولمة، ولكن لم يستطع هذا التقدم أن يهدي إلى البشرية جمعاء السلام والرفق والمحبة والألفة. إذ تبقى هناك الكثير من مظاهر الهمجية والجاهلية عالقة ومترسخة في النفس البشرية وكأنها تأبى أن تتفرض ذلك عنها، رغم تغير الرداء الذي ترتديه. و ظاهرة العنف عامة هي من هذا النوع الذي يحمل هذا الطابع، إذ إنها تهدد المنجزات التي حققها الإنسان خلال السنوات الماضية، والأسوأ من ذلك كله عندما يتعدى ويمتد هذا العنف إلى الفئات الضعيفة في المجتمع كالمرأة على وجه الخصوص.

خلفية تاريخية:

إن العنف الوارد على النساء لا يختص فئة معينة أو ثقافة خاصة أو جنس محدد، وإنما يشمل كافة الثقافات والدول المتقدمة منها أو ماتسمى بالدول النامية أو دول العالم الثالث. والعنف يعني الأخذ بالشدّة والقوة، أو هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف بهدف إستغلال وإخضاع طرف آخر في اطار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في إحداث اضرار مادية أو معنوية أو وحسب هذا التعريف فإن العنف يشمل السب والشتم والضرب والقتل والإعتداء...الذي يأتي من طرف رجل وهناك من يعتقد أن العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة إستعمالها مع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، ولكنه يأتي مع المرأة اللغة الأولى للتخاطب معها كما يستخدمه البعض وكأن الآخر لا يملك لغة أخرى لإستعمالها، ليجعل من هذا العنف كابوس يخيم على وجودها، ليشل حركتها وطاقتها، ويجعلها أطلال من الكآبة والحزن والخضوع .

خلفية قانونية:

طبقاً لما ورد في المادة ١١ الدستور ٢٠١٣ والتي تنص على أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية . تعمل الدولة على إتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون ، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها .تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل .

وقد عرفت المادة ٥٣ من دستور ٢٠١٣ التمييز الذي جُرم في العديد من المواد أنه التمييز الحاصل "بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو الموقع الجغرافي أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو لأي سبب آخر".

ايضا نصت المادة ٩٣ من دستور ٢٠١٣ على أن "تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة"، هو الأمر الذي يضمن التزام مصر باتفاقية "القضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة"(سيداو) وغيرها من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة التي صدقت عليها مصر دون المواد التي تحفظت عليها، كما تفتح الباب بنص دستوري بإثارة هذه المواد أمام المحاكم المصرية المختلفة من قضاء عدلي وقضاء إداري وقضاء دستوري.

ولكن تقبل هذه المادة محل النقد في كونها وضعت المعاهدات والمواثيق الدولية في مكانة القوانين، وليس فوق القوانين؛ فالمتعارف عليه في معظم دول العالم أن المعاهدات والمواثيق الدولية يكون لها قوة الدستور أو تكون في مكانة "فوق قانونية"، وبعض الدول تكون لها مكانة "فوق دستورية". الأمر الخطير في وضعها في مكانة القانون أنها تخضع لقاعدة أن "التشريع اللاحق يعدل ما سبقه" أي أنه إذا صدر قانون يعدل في الحقوق والحريات الواردة في هذه الاتفاقيات أو المواثيق، يقوم القاضي بتطبيق القانون الجديد ويعتبر أن ما سبقه لم يعد ساري المفعول.

٥



المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي:

أ- تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها :

تعتبر المرأة نفسها هي أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والإضطهاد، وذلك لتقبلها له وإعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل لذلك، مما يجعل الآخر يأخذ في التمادي والتجراً أكثر فأكثر. وقد تتجلى هذه الحالة أكثر عند فقد المرأة من تلتجأ إليه، ومن يقوم بحمايتها.

ب- التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها :

1- الأسباب الثقافية: كالجهد وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتع من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف. وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمُعنف لها، فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من طرف، و جهل الآخر بهذه الحقوق من طرف ثان مما قد يؤدي إلى التجاوز وتعدي الحدود.

بالإضافة إلى ذلك تدني المستوى الثقافي للأسر وللأفراد، والاختلاف الثقافي الكبير بين الزوجين بالأخص إذا كانت الزوجة هي الأعلى مستوى ثقافيا مما يولد التوتر وعدم التوازن لدى الزوج كردة فعل له، فيحاول تعويض هذا النقص باحثاً عن المناسبات التي يمكن انتقاصها وإستصغارها بالشتم أو الإهانة أو حتى الضرب.

2- الأسباب التربوية: قد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف، إذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وتائهة وغير واثقة، وكما هو المعروف أن العنف يولد العنف. ويشكل هذا القسم من العنف نحو ٨٣ بالمئة من الحالات. وقد يكون الفرد شاهد عيان للعنف كالذي يرد على الأمهات من قبل الآباء بحيث ينشأ على عدم احترام المرأة وتقديرها وإستصغارها، فتجعله يتعامل بشكل عنيف معها، ويشغل هذا المورد ٣٩ بالمئة من الحالات.

3- العادات والتقاليد: هناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتميز الذكر على الأنثى مما يؤدي ذلك إلى تصغير وتضئيل الأنثى ودورها، وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره. حيث يعطى الحق دائماً للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطنة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر، وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه إذ إنها لا تحمل ذنباً سوى أنها ولدت أنثى.

٤- الأسباب البيئية : فالمشكلات البيئية التي تضغط على الإنسان وضعف الخدمات ومشكلة السكن وزيادة السكان ، بالإضافة إلى ذلك ما تسببه البيئة في إحباط الفرد، حيث لا تساعده على تحقيق ذاته والنجاح فيها كتوفير العمل المناسب للشباب، فذلك يدفعه دفعا نحو العنف ليؤدي إلى انفجاره نحو من هو أضعف منه (المرأة).

٥- الأسباب الاقتصادية: فالخلل المادي الذي يواجهه الفرد أو الأسرة والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو الجماعة حيث يكون من الصعب الحصول على لقمة العيش ومن المشكلات الاقتصادية التي تضغط على الآخر أن يكون عنيفا ويصب جام غضبه على المرأة. أضف إلى ذلك النفقة الاقتصادية التي تكون للرجل على المرأة. ويأخذ العامل الاقتصادي نسبة ٤٥% من حالات العنف ضد المرأة.

٦- عنف الحكومات والسلطات: وقد تأخذ الأسباب نطاقا أوسع ودائرة أكبر عندما يصبح بيد السلطة العليا الحاكمة، وذلك بسن القوانين التي تعنف المرأة أو تأييد القوانين لصالح من يقوم بعنفها، أو عدم إستنصارها عندما تمد يدها لأخذ العون منهم.

فمهما اختلفت الأسباب والمسببات تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة ترصد نسبة ٧% من جميع النساء اللاتي يمتن ما بين سن الخامسة عشرة والرابعة والأربعين في جميع أنحاء العالم حسب التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

ت- التعرف على مدى الوعي والمعرفة لدى المجتمع المحلى بأبعاد المشكلة وتأثيراتها :

إن مشوار علاج العنف لازال في بداياته حتى تتغير العقلية والرؤية العامة تجاه المرأة، وتصبح المرأة إنسانا ذو كيان، وذو اعتبار ثابت لايمكن في أي وقت التنازل عن حقوقه والتضحية عن مكتسباته. وإن أهم التحديات التي تواجه وقاية المرأة من العنف وتهدها هو الفرق بين ما يقال وبين ما يمارس .

ث- الحدود الجغرافية والديموغرافية للمشكلة:

المناطق الحضرية والريفية على حد سواء في جمهورية مصر العربية.

ج- تأثير المشكلة على المرأة ودورها في التعامل مع المشكلة :

يؤدي العنف الممارس ضد المرأة إلى تكبد تكاليف إجتماعية وإقتصادية ضخمة تخلف آثاراً عديدة على المجتمع قاطبة. فقد تعاني النساء من العزلة وعدم القدرة على العمل وفقدان الأجر ونقص المشاركة في الأنشطة المنتظمة وعدم التمكن من الاعتناء بأنفسهن وأطفالهن إلا بشكل محدود . وفيما يلي بعض عوامل الخطر فيما يخص كلا من العنف الممارس من قبل الشريك المعاشر والعنف الجنسي :

- تدني مستويات التعليم مقترفو العنف وضحاياهم و التعرض للإيذاء في مرحلة الطفولة.
- شهادة حالات من العنف بين الأبوين واضطراب الشخصية المعادية للمجتمع .

الآثار التي يتحملها الأطفال : من المرجح أن يواجه الأطفال الذين نشؤوا في أسر ينتشر فيها العنف الممارس من قبل الشريك المعاشر طائفة من الاضطرابات السلوكية والعاطفية يمكن أن تؤدي بهم إلى اقتراف ذلك العنف أو الوقوع ضحية له في مرحلة لاحقة من حياتهم. تم الكشف أيضاً عن وجود علاقة بين العنف الممارس من قبل الشريك المعاشر وارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال ومعدلات إصابتهم بالأمراض (مثل أمراض الإسهال وحالات سوء التغذية)

ح- تحديد الإجراءات المجتمعية المحلية للتكيف مع المشكلة :

وطبقاً لتوصيات الأمم المتحدة فإنه يستلزم إجراء ما يلي :

- تشكيل البيانات حول نطاق وأشكال العنف الممارس من قبل الشريك المعاشر والعنف الجنسي في أماكن مختلفة، ودعم الجهود من أجل توثيق هذين الشكلين من العنف وقياسهما. وهذه العملية تمثل خطوة رئيسية في فهم حجم المشكلة ..
- وضع إرشادات تقنية فيما يخص الوقاية من العنف الممارس من قبل الشريك المعاشر والوقاية من العنف الجنسي بالإستناد إلى البيانات، وفيما يتعلق بتعزيز إستجابة القطاع الصحي لهذين الشكلين من العنف.
- نشر المعلومات ودعم الجهود الوطنية من أجل المضي قدماً بحقوق المرأة وتوقي العنف الممارس ضد المرأة من قبل شريكها المعاشر والعنف الجنسي الممارس ضدها، والاستجابة لمقتضياتهما.
- التعاون مع الوكالات والمنظمات الدولية من أجل الحد/التخلص من العنف الممارس ضد المرأة من قبل شريكها المعاشر والعنف الجنسي الممارس ضدها في جميع أنحاء العالم.

خ- الخيارات والبدائل المتاحة :

- ١- نشر ثقافة إحترام وتقدير المرأة التي تشكل نصف المجتمع بل غالبيته.
- ٢- إن الدور التي تلعبه وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في بث العديد من الثقافات إلى جميع المجتمعات سلبا أو إيجابا واضحة للجميع، لذا من الضروري تعميم هذه التوعية لتصل إلى هذه الوسائل لتقوم بالتغطية اللازمة لذلك.
- ٣- تضاعف الجهود بالنسبة إلى وسائل التلفزة لحذف المشاهد والمقاطع التي توحى من قريب أو بعيد إلى تدعيم ظاهرة العنف ضد المرأة.
- ٤- إنشاء المؤسسات التي تقوم بتعليم الأزواج الجدد على كيفية التعامل الصحيح مع بعضهما البعض ومراعاة حقوقهما المتبادلة تجاه الآخر .

الخيارات والبدائل:

أ- البدائل القانونية والسياسات :-

١. تفعيل القوانين الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة.
٢. إصدار قانون لحماية الإناث من جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي داخل الأسرة، وفي مكان العمل، وفي المجتمع؛ يحافظ على حقوق الضحايا ويعاقب مرتكبيه.
٣. إصدار قانون يتضمن تعريفاً وتجريماً لفعل التحرش الجنسي ، ويضع معايير التذليل على حدوثه .

ب- البدائل المالية :-

١. تخصيص بند في الموازنة العامة للدولة لضحايا العنف .
٢. إلزام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتخصيص جزء من أموالها لمساندة ضحايا العنف بكافة أنماطه.
٣. تخصيص صندوق قومي لصالح المرأة المعنفة على أن تستخدم موارده لتحسين الظروف المعيشية كأحد مسببات العنف ضد المرأة .

ت. البدائل الإدارية والتأهيل :-

1. تفعيل دور رؤساء وحدات حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي والعلاقات العامة بجميع الأقسام والمراكز على مستوى الجمهورية، بتنفيذ مهمة تلقي البلاغات الخاصة بالعنف ضد المرأة، وتحرير المحاضر وإستقبال الضحايا بمكاتبهم، حفاظاً على السرية والخصوصية وإحتراماً وتقديراً لهن ولحقوقهن.
2. إلزام وزارة الداخلية بتخصيص أرقام وخطوط ساخنة لتلقي بلاغات النساء عن وقائع التحرش اللفظي الذي تتعرض له المرأة من خلال الإنترنت، وكذلك بقرار التنسيق مع مباحث الإنترنت والإتصالات لتحديد هوية مرتكبي الجرائم الإلكترونية وأماكن إقاماتهم لتتمكن من القبض عليهم.

الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

- وزير الداخلية
- وزير الشؤون الاجتماعية
- وزير القوى العاملة
- وزير التعليم
- وزير العدل
- الاحزاب
- رجال الدين
- الجمعيات الاهلية
- البرلمان
- الاعلام
- مواطنين ذات مصلحة
- مواطنين متضرر
-

نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن)، حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال إجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالإضافة الى الابتكار والإبداع.

الاهداف الفرعية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

